

## كتاب

الصلاة: أقوالٌ وأفعالٌ معلومةٌ، مفتوحةٌ بالتكبير، مختمةٌ بالتسليم.  
وتجبُ الخمسُ على كلِّ مسلمٍ مكلفٍ - غيرِ حائضٍ ونفساءٍ - ....

شرح منصور

(الصلاة) لغة: الدعاء. قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي: ادعُ لهم. وعُدِّي بعلى؛ لتضمينه معنى الإنزال، أي: أنزل رحمتك عليهم. وقال ﷺ: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام، فليجِبْ، فإن كان مفطراً، فليطعم، وإن كان صائماً، فليصل»<sup>(١)</sup>.

وشرعاً: (أقوالٌ) ولو مقدرة، كمن أحرس، (وأفعالٌ معلومةٌ مفتوحةٌ بالتكبير، مختمةٌ بالتسليم) للخبر<sup>(٢)</sup>، سُميت صلاة؛ لاشتمالها على الدعاء، مشتقة من الصلوتين تشبیه صلاة، كعصا، وهما: عرقان من جانبي الذنْب، أو عظامان ينحنيان<sup>(٣)</sup> في الركوع والسجود؛ لأنَّ رأس المأموم عند صلوي إمامه<sup>(٤)</sup>. وقال ابن فارس: من صَلَّيتُ العودَ، إذا لَيْتته؛ لأنَّ المصلِّي يَلِينُ ويخشع<sup>(٥)</sup>.

وفرضها بالكتاب، والسنة، والإجماع، وكان ليلة الإسراء بعد بعثته ﷺ بنحو خمس سنين. وهي أكد أركان الإسلام بعد الشهادتين.

(وتجبُ) الصلوات<sup>(٦)</sup> (الخمسة) في اليوم والليلة (على كلِّ مسلم) ذكرٍ أو أنثى أو خنثى، حرّاً أو عبدٍ أو مبعوضٍ، (مكلفٍ) أي: بالغٍ عاقلٍ، (غيرِ حائضٍ ونفساءٍ) فلا تجبُ عليهما، كما تقدّم، وإلا لأمرتا بقضائهما.

(١) أخرجه مسلم (١٤٣١) (١٠٦)، من حديث أبي هريرة.

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم». أخرجه

أبو داود (٦١) و (٦١٨)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٣) في الأصل و (س): «ينحيان».

(٤) المطلع ص ٤٦.

(٥) مجمل اللغة: (صلي).

(٦) في (م): «الصلاة».

ولو لم يبلغه الشرع، أو نائماً، أو مغطى عقله بإغماء، أو شرب دواء أو محرّم. فيقضي حتى زمن جنون طراً متصلاً به. ويلزم إعلام نائم بدخول وقتها مع ضيقه. ....

شرح منصور

(ولو لم يبلغه) أي: المسلم المذكور (الشرع) كمن أسلم بدار حرب، ولم تبلغه أحكام الصلاة، فيقضيهما إذا علم، كالنائم. (أو) كان (نائماً) أو ساهياً؛ لحديث: «من نام عن صلاة، أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها». رواه مسلم<sup>(١)</sup>. (أو) كان (مغطى عقله بإغماء) لما روي أن عمارة أغمي<sup>(٢)</sup> عليه ثلاثاً، ثم أفاق، فقال: هل صليت؟ قالوا: ما صليت منذ ثلاث. ثم توضأ وصلى تلك الثلاث<sup>(٣)</sup>. وعن عمران بن حصين، وسمرة بن جندب نحوه<sup>(٤)</sup>. ولم يعرف لهم مخالفة، فكان كالإجماع. ولأن الإغماء لا تطول مدته غالباً، ولا تثبت الولاية على من تلبس به، ويجوز على الأنبياء، ولا يسقط الصوم، فكذا الصلاة، كالنوم. (أو) كان مغطى عقله بـ (شرب دواء) فيقضي، كالمغمى عليه، وأولى. (أو) كان مغطى عقله بشرب (محرّم) اختياراً؛ لأنه معصية، فلا يناسبها إسقاط الواجب، أو كرهاً؛ إلحاقاً له بما تقدم.

(فيقضي) السكران الصلاة<sup>(٥)</sup> زمن سكره، (حتى زمن جنون طراً) على السكر (متصلاً به) تغليظاً عليه، وقياسه الصوم وغيره.

(ويلزم) مستيقظاً<sup>(٦)</sup> (إعلام نائم بدخول وقتها) أي: الصلاة، (مع ضيقه) أي: الوقت. وظاهره: ولو<sup>(٧)</sup> نام قبل دخوله؛ لأنه من الأمر المعروف

(١) في صحيحه (٦٨٤) (٣١٥)، من حديث أنس بن مالك.

(٢) في الأصول الخطية و (م): «أغمي»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/٢٦٨، والدارقطني ٢/٨١، والبيهقي في «الكبرى» ١/٣٨٨، أن عمار بن ياسر أغمي عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأفاق نصف الليل، فصلّى الظهر والعصر والمغرب والعشاء. واللفظ للبيهقي.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/٢٦٨.

(٥) ليست في (م).

(٦) في (م): «متيقظاً».

(٧) في الأصول الخطية: «ولو كان».

ولا تصحُّ من مجنون.

وإذا صَلَّى، أو أذَّن ولو في غيرِ وقته كافرٌ يصحُّ إسلامه، حُكِمَ به.

شرح منصور

المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [لقمان: ١٧]. وَعَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِهَا حَالَ كُفْرِهِ، وَلَا بِقَضَائِهَا إِذَا أَسْلَمَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا فَهُمُ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، كَالْتَوْحِيدِ.

١٠٧/١

/ (ولا تصحُّ من مجنون) لعدم النية. ولا تجبُ عليه؛ لأنه ليس من أهل التكليف، أشبه الطفل، حتى لو ضربَ رأسه، فجنَّ، لم يجب عليه القضاء. ولا على الأبله الذي لا يُفِيقُ.

(وإذا صَلَّى) كافرٌ يصحُّ إسلامه، حُكِمَ به؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. فظاهره: أَنَّ الْعَصْمَةَ تَثْبِتُ بِالصَّلَاةِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ بَدُونَ الْإِسْلَامِ. وَلِقَوْلِ أَنَسٍ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قَيْلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup> مرفوعاً. والظاهرُ من قوله: «وَصَلَّى صَلَاتَنَا»: أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مُصَلِّياً بَدُونِهَا، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَشْرُوعَةِ تَخْتَصُّ بِشَرْعِنَا، أَشْبَهتِ الْأَذَانَ، وَسِوَاءَ كَانَتْ بِلِدَارِ إِسْلَامٍ أَوْ حَرْبٍ، جَمَاعَةً أَوْ مُنْفَرِداً، بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ. (أَوْ أذَّنَ وَلَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ) أَي: الْأَذَانَ (كَافِرٌ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ)، وَهُوَ الْمُمَيِّزُ الَّذِي يَعْقَلُهُ، (حُكِمَ بِهِ) أَي: إِسْلَامِهِ؛ لِإِتْيَانِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَمَعْنَى الْحُكْمِ بِهِ: أَنَّهُ لَوْ مَاتَ عَقِبَ ذَلِكَ، غُسِّلَ، وَكُفِّنَ، (٣) وَصُلِّيَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَدُفِنَ بِمَقَابِرِنَا، وَوَرَثَتْهُ أَقَارِبُهُ الْمُسْلِمُونَ، دُونَ الْكُفَّارِ. وَلَوْ أَرَادَ الْبَقَاءَ عَلَى الْكُفْرِ، وَقَالَ: صَلَّيْتُ، مُسْتَهْزِئاً وَغَوْهَ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ كَانَ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ.

(١) في سننه (٤٩٢٨).

(٢) في صحيحه (٣٩٣).

(٣-٣) ليست في النسخ الخطية، وهي نسخة في هامش الأصل.

ولا تصحُّ صلاته ظاهراً، ولا يُعتدُّ بأذانه.

ولا تجبُّ على صغير، وتصحُّ من مميّز - وهو من بلغ سبعا - والشوابُّ له. ويلزمُ الوليُّ أمره بها لسبع، وتعليمه إيّاها والطهارة، كإصلاح .....

شرح منصور

(ولا تصحُّ صلاته) أي: الكافر (ظاهراً) فيومرُ بإعادتها؛ لفقْدِ شرطها، وهو الإسلام. وإن علمَ أنّه كان قد أسلم، واغتسل، وصلى بنيةً صحيحةً، فهي صحيحة. (ولا يُعتدُّ بأذانه) لفقْدِ شرطه<sup>(١)</sup>، فلا يسقطُ به الفرض، ولا يُعتدُّ عليه في صلاةٍ وفطر، ولا يُحكّمُ بإسلامه بإخراجِ زكاةٍ ماله، ولا حجّه، ولا صومه قاصداً رمضان.

(ولا تجبُّ) الصلاة (على صغير) لحديث: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة: عن الصبيِّ حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق من جنونه»<sup>(٢)</sup>. ولضعفِ عقله ونيتته. ولا تصحُّ ممّن لم يميّز؛ لفقْدِ شرطها. (وتصحُّ) الصلاة (من مميّز، وهو من بلغ) أي: استكمل (سبعا) من السنين. وفي «المطلع»<sup>(٣)</sup>: من يفهم الخطاب، ويردُّ الجواب، ولا ينضبُ بسنٍّ<sup>(٤)</sup>، بل يختلفُ باختلافِ الأفهام. وصوبه في «الإنصاف»<sup>(٥)</sup>، وقال: إنّ الاشتقاق يدلُّ عليه. ا.هـ. ولا خلافٌ في صحّتها من المميّز، ويُشترطُ لصلاّته ما يُشترطُ لصلاةِ الكبير، إلا في السّرة، على ما يأتي بيانه مفصّلاً.

(والثواب) أي: ثوابُ عملِ المميّز (له) لقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا﴾ [فصلت: ٤٦]، فهو يُكْتَبُ له، ولا يُكْتَبُ عليه. (ويلزمُ الوليُّ أمره) أي: المميّز (بها) أي: بالصلاة، (ل) تمام (سبع) سنين. (و) يلزمُه (تعليمه إيّاها) أي: الصلاة، (و) تعليمه (الطهارة، ك) ما يلزمُ الوليُّ فعلُ ما فيه (إصلاح

(١) بعدها في (م): «وهو الإسلام».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٢٠٤١).

(٣) ص ٥١.

(٤) في (م): «بست».

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٩/٣.

ماله، وكفه عن المفسد، وضربه على تركها لعشر.

وإن بلغ في مفروضة، أو بعدها في وقتها، لزمه إعادتها مع تيمم، لا وضوء وإسلام.

ولا يجوز لمن لزمته تأخيرها .....

شرح منصور

١٠٨/١

ماله، (و) كما يلزمه (كفه عن المفسد) لينشأ على الكمال (و) يلزمه أيضاً (ضربه على تركها لعشر) سنين تامة؛ لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ / قال: «مروا أولادكم<sup>(١)</sup> بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع». رواه أحمد وأبو داود<sup>(٢)</sup>. والأمر والتأديب؛ لتدريبه عليها حتى يألفها ويعتادها، فلا يتركها. وأما وجوب تعليمه إياها والطهارة؛ فلتوقف فعلها عليه. فإن احتاج إلى أجرة، فمن مال الصغير، فإن لم يكن، فعلى من تلزمه نفقته.

(وإن بلغ) الصغير (في) صلاة (مفروضة) بأن تمت مدة البلوغ، وهو فيها، في وقتها، لزمه إعادتها. وسُمي بلوغاً؛ بلوغه حد التكليف. (أو) بلغ (بعدها) أي: الصلاة (في وقتها، لزمه إعادتها) كالحج، ولأنها نافلة في حقه، فلم تجزئه عن الفريضة، فإن بلغ بعد الوقت، فلا إعادة، غير<sup>(٣)</sup> ما يأتي. (مع) إعادة (تيمم) لها؛ لأن تيممه قبل بلوغه كان لنافلة، فلا يستباح به الفريضة. (ولا) يلزمه إعادة (وضوء) ولا غسل لنحو جماع؛ لأنه يرفع الحدث، بخلاف التيمم. (و) لا إعادة (إسلام) لأنه أصل الدين، فلا يصح نقلاً، فإذا وجد، فعلى وجه الوجوب، ولأنه يصح بفعل غيره، كأبيه.

(ولا يجوز لمن لزمته) فريضة من الصلوات (تأخيرها) عن وقت الجواز،

(١) في النسخ الخطية: «أبناءكم»، والمثبت من مصادر التعرّيج.

(٢) أحمد (٦٧٥٦)، وأبو داود (٤٩٥).

(٣) في (٢): «على»، وهي نسخة في هامش الأصل.

أو بعضها عن وقت الجواز، ذاكراً قادراً على فعلها، إلا لمن له الجمعُ  
وينويه، أو مشتغلٍ بشرطها الذي يحصله قريباً.

وله تأخيرُ فعلها في الوقت، مع العزمِ عليه، ما لم يظنَّ مانعاً،  
كموتٍ، وقتلٍ، وحيضٍ، .....

شرح منصور

(أو) تأخيرُ (بعضها عن وقت الجواز) وهو وقتها المعلوم مما يأتي، أو الوقتُ  
المختار فيما لها وقتان؛ لأنه تاركٌ للواجب، مخالفٌ للأمر، ولئلا تفوت فائدةُ  
التأنيثِ، ومحلُّه إذا كان (ذاكراً) للصلاة عند تأخيرها، (قادراً على فعلها)  
بخلاف نحوِ نائمٍ؛ لحديث أبي قتادة مرفوعاً: «ليس في النوم تفریط، إنما  
التفريطُ في اليقظة؛ أن تؤخِّر الصلاة إلى أن يدخل وقتُ صلاةٍ أُخرى». رواه  
مسلم<sup>(١)</sup>. (إلا لمن له الجمعُ) بين الصلاتين<sup>(٢)</sup> لنحوِ سفر، أو مرضٍ. (وينويه)  
أي: الجمعُ في وقتِ الأولى المتَّسع لها، فيحوز؛ لفعله<sup>(٣)</sup> ﷺ، وتكون الأولى  
أداءً. (أو) لـ (مشتغلٍ بشرطها) أي: الصلاة (الذي يحصله) أي: الشرط (قريباً)  
كَمَنْ بَسْرْتَهُ حَرَقٌ، وليس عنده غيرها، واشتغلَ بخياطته حتى خرج الوقتُ،  
ونحوه، فلا إثمَ عليه، بل ذلك واجبٌ عليه، فإن كان تحصيلُ الشرطِ بعيداً،  
صلى على حسبِ حاله، ولم يؤخِّر.

(و) يجوزُ (له) أي: لَمَنْ لزمته صلاةٌ (تأخيرُ فعلها في الوقت) أي:  
وقتِ الجوازِ (مع العزمِ عليه) أي: فعلها؛ لمفهوم الحديث السابق، فإن لم  
يعزم على فعلها فيه، أثم، (ما لم يظنَّ مانعاً) من فعلها في الوقت،  
(كموتٍ، وقتلٍ، وحيضٍ) فيتعيَّن أولُ الوقت؛ لئلا تفوت بالكلية، أو أداؤها،

(١) في صحيحه (٦٨١)(٣١١) مطولاً.

(٢) في (م): «صلاتين».

(٣) أخرج أبو داود (١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣)، من حديث معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ كان في  
غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس، أخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر، فيصلِّيها جميعاً، وإذا  
ارتحل بعد زيف الشمس، عجل العصر إلى الظهر، وصلى الظهر والعصر جميعاً، ثم سار. وكان إذا  
ارتحل قبل المغرب، أخر المغرب حتى يصلِّيها مع العشاء، وإذا ارتحل، بعد المغرب عجل العشاء،  
فصلاها مع المغرب.

أَوْ يُعْرَ سُرَّةَ أَوْلَاهُ فَقَطْ، أَوْ لَا يَبْقَى وَضوءُ عَادِمِ الْمَاءِ سَفَرًا إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يَرْجُو وَجُودَهُ.

وَمَنْ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ، تَسْقَطُ بِمَوْتِهِ، وَلَمْ يَأْتِ.

وَمَنْ تَرَكَهَا جَحُودًا وَلَوْ جَهْلًا، وَعُرِّفَ وَأَصْرًا، كَفَّرَ، وَكَذَا لَوْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا أَوْ كَسْلًا، إِذَا دَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ لِفَعْلِهَا، وَأَبَى حَتَّى تَضَاقَ وَقْتُ الَّتِي بَعْدَهَا، .....

شرح منصور

(أَوْ) مَا لَمْ (يُعْرَ سُرَّةَ أَوْلَاهُ) أَي: الْوَقْتُ (فَقَطْ) دُونَ آخِرِهِ، فَيَتَعَيَّنُ فَعْلُهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ، (أَوْ لَا يَبْقَى وَضوءُ عَادِمِ الْمَاءِ سَفَرًا) أَوْ حَضْرًا (إِلَى آخِرِهِ) أَي: الْوَقْتِ، (وَلَا يَرْجُو وَجُودَهُ) أَي: الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ، فَيَتَعَيَّنُ أَوَّلَ الْوَقْتِ؛ لِئَلَّا يَفُوتَ شَرْطُهَا / مَعَ قَدْرَتِهِ عَلَيْهِ.

١٠٩/١

(وَمَنْ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ) الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَظُنَّ مَانِعًا، وَعَزَمَ عَلَى فَعْلِهَا فِي الْوَقْتِ إِذَا مَاتَ قَبْلَهُ، (تَسْقَطُ بِمَوْتِهِ) لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ، فَلَا فَائِدَةٌ فِي بَقَائِهَا فِي ذِمَّتِهِ، بِخِلَافِ زَكَاةٍ وَحَجٍّ، (وَلَمْ يَأْتِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصُرْ، فَإِنْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ فَعْلِهَا فِي الْوَقْتِ، فَهُوَ آتٍ، مَاتَ أَوْ لَمْ يَمُتْ. وَمَتَى فَعْلُهَا فِي الْوَقْتِ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهَا فِيهِ، كَانَتْ أَدَاءً.

(وَمَنْ تَرَكَهَا) أَي: الصَّلَاةَ (جَحُودًا) يَعْنِي: مَنْ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ، تَرَكَهَا أَوْ فَعْلَهَا، (وَلَوْ) كَانَ جَحَدَهُ لَوْجُوبِهَا (جَهْلًا) بِهِ، (وَعُرِّفَ) الْوَجُوبَ، (وَأَصْرًا) عَلَى جَحُودِهِ، (كَفَّرَ) أَي: صَارَ مُرْتَدًّا؛ لِأَنَّهُ مُكذَّبٌ لِلَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ. (وَكَذَا لَوْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا أَوْ كَسْلًا، إِذَا دَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ لِفَعْلِهَا) أَي: الصَّلَاةِ، (وَأَبَى) فَعْلَهَا (حَتَّى تَضَاقَ وَقْتُ الَّتِي بَعْدَهَا) بَأَنْ يُدْعَى لِلظَّهْرِ مِثْلًا، فَيَأْبَى حَتَّى تَضَاقَ وَقْتُ الْعَصْرِ عَنْهَا، فَيُقْتَلُ كَفْرًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١). وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي

(١) فِي صَحِيحِهِ (٨٢) (١٣٤)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَيُسْتَتَابَان. وَالْإِبَاءُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَإِنْ تَابَا بِفَعْلِهَا، وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُمَا.

شرح منصور

بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ كَفَرَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلِقَوْلِهِ: «أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةَ، وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ الصَّلَاةَ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ آخِرُهُ، لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَقَالَ عُمَرُ: لَاحِظٌ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ عَلِيُّ: مَنْ لَمْ يَصَلِّ، فَهُوَ كَافِرٌ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ<sup>(٥)</sup>: لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَرُونَ شَيْعًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كَفْرًا<sup>(٥)</sup> غَيْرَ الصَّلَاةِ<sup>(٦)</sup>. وَلَا قَتْلَ وَلَا تَكْفِيرَ قَبْلَ الدَّعَايَةِ، وَلَا يُقْتَلُ بِتَرْكِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى تَرْكِهَا إِلَّا بِخُرُوجِ وَقْتِهَا، فَإِنْ خَرَجَ، عُلِمَ تَرْكُهَا، لَكِنَّهَا فَاتِتَةٌ لَا يُقْتَلُ بِهَا، فَإِذَا ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، وَجَبَ قَتْلُهَا.

(وَيُسْتَتَابَانِ) أَي: الْجَاهِدُ لَوْجُوبِهَا، وَالتَّارِكُ لَهَا تَهَاوُنًا أَوْ كَسَلًا بَعْدَ الدَّعَايَةِ. (وَالْإِبَاءُ) بِـ (ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) بِلَيَالِيهَا، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِمَا، وَيُدْعِيَانِ كُلَّ وَقْتِ صَلَاةٍ إِلَيْهَا، (فَإِنْ تَابَا بِفَعْلِهَا) مَعَ إِقْرَارِ الْجَاهِدِ لَوْجُوبِهَا<sup>(٧)</sup>، وَ(التَّارِكُ لَهَا تَهَاوُنًا)<sup>(٨)</sup>، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الرَّدِّ، حُلِّيَ سَبِيلُهُمَا. وَإِنْ قَالَ: أَصْلِي بِمَنْزِلِي مَثَلًا، تَرَكَ، وَأَمَرَ بِهَا، وَوَكَّلَ إِلَى أَمَانَتِهِ. (وَإِلَّا) بَانَ لَمْ يَتُوبَا بِذَلِكَ، (ضُرِبَتْ عُنُقُهُمَا) بِالسِّيفِ؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا قَتَلْتُمْ، فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٩)</sup>. أَي: الْهَيْبَةَ مِنَ الْقَتْلِ، وَلَا يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) أحمد ٣٤٦/٥، والتِّرْمِذِيُّ (٢٦٢١)، والنَّسَائِيُّ ٢٣١/١، من حديث بريدة.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٨٩/٦، من حديث ابن مسعود موقوفاً.

(٣) أورده البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٦٦/٣.

(٤) هو: عبد الله بن شقيق العقيلي، البصري. سمع من عمر والكبار. وتوفي بعد المئة. «العبر» ١٢٢/١.

(٥) ليست في (م).

(٦) أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٦٢٢).

(٧) بعدها في (س) و (م): «به».

(٨-٨) ليست في (س) و (م).

(٩) في صحيحه (١٩٥٥) (٥٧)، من حديث شداد بن أوس.

وكذا ترك ركنٍ أو شرطٍ يَعْتَقَدُ وجوبه.

شرح منصور

(وكذا) أي: كترك الصلاة جُحُوداً، أو تهاوناً، أو كسلاً (ترك ركن) للصلاة، (أو) ترك (شرط) لها مُجْمَعٍ عليه، أو مُخْتَلَفٍ فيه، (يَعْتَقَدُ) التارك (وجوبه). ذكره ابن عقيل وغيره. وقال الموفق: لا يكفرُ بِمُخْتَلَفٍ فيه<sup>(١)</sup>. وهو قياسُ ما يأتي في الرِّدَّةِ، ولا يكفرُ بتركِ فائتةٍ ونذرٍ، ولا صومٍ، ولا حجٍّ، ولا زكاةٍ، إلا بمجردِ وجوبها.

(١) اللغني ٣/٣٥٣.

## باب

الأذان: إعلامٌ بدخولِ وقتِ الصلاة، أو قربه، كفجرٍ.  
والإقامة: إعلامٌ بالقيامِ إليها بذكرٍ مخصوصٍ فيهما، وهو أفضلُ منها  
ومن الإمامة.

شرح منصور

١١٠/١

(الأذان) / لغة: الإعلام. قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧]،  
أي: أعلمهم به. يُقال: أذّن بالشيء يؤذّن أذاناً، وتأذينا، وأذينا، كعليم، إذا  
أعلم به، فهو اسمٌ وضع موضع المصدر، وأصله من الأذّن، وهو: الاستماع،  
كأنه يُلقى في آذان الناس ما يُعلمهم به.

وشرعاً: (إعلامٌ بدخولِ وقتِ الصلاة، أو) إعلامٌ بـ (قربه) أي: وقتها،  
(كفجر) فقط.

(والإقامة) مصدرٌ أقام، وحقيقته: إقامة القاعد، فكأنّ المؤذّن إذا أتى  
بألفاظِ الإقامة، أقام القاعدين، وأزالهم عن قعودهم.

وشرعاً: (إعلامٌ بالقيامِ إليها) أي: الصلاة، (بذكرٍ مخصوصٍ فيهما) أي:  
الأذان والإقامة، ويطلقان على نفسِ الذكرِ المخصوص. (وهو) أي: الأذان  
(أفضلُ منها) أي: الإقامة؛ لأنه أكثرُ ألفاظاً، وأبلغُ في الإعلام.

(و) الأذانُ أفضلُ أيضاً (من الإمامة) لحديثِ أبي هريرة مرفوعاً: «الإمامُ  
ضامنٌ، والمؤذّنُ مؤتمنٌ، اللهم أرشدِ الأئمة، واغفرْ للمؤذنين». رواه أحمد، وأبو  
داود، والترمذي<sup>(١)</sup>. والأمانةُ أعلى من الضمان، والمغفرةُ أعلى من الإرشاد.  
وإنما لم يتولَّ النبي ﷺ وخلفاؤه من بعده الأذان؛ لضيقِ وقتهم. قال  
عمر: لولا الخليفة<sup>(٢)</sup>، لأذنت<sup>(٣)</sup>. ويشهدُ لفضلِ الأذانِ قوله ﷺ: «المؤذّنونُ

(١) أحمد (٧١٦٩)، وأبو داود (٥١٧)، والترمذي (٢٠٧).

(٢) في (م): «الخلافة».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٦٩)، وابن المنذر في «الأوسط» ٤١/٣ - ٤٢.

## وَسُنَّ أَذَانٌ فِي يَمِينِ أَذُنِ مَوْلُودٍ حِينَ يُولَدُ، وَإِقَامَةٌ فِي الْيَسْرَى.

شرح منصور أطولُ الناسِ أعناقاً يومَ القيامةِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وقوله: «مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سَنِينَ مُحْتَسِباً، كَتَبَ اللهُ لَهُ<sup>(٢)</sup> براءةً من النارِ». رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup>. وأحاديث الباب كثيرةٌ.

والأصلُ في مشروعِيته، ما روى أنسٌ، قال: لما كَثَرَ النَّاسُ، ذَكَرُوا أَنْ يَعْلَمُوا وَقْتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يوقِدُوا ناراً، أَوْ يَضْرِبُوا ناقوساً، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ. متفق عليه<sup>(٤)</sup>. وحديثُ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عبدِ ربه<sup>(٥)</sup>، رواه أحمدُ، وغيره<sup>(٦)</sup>.

(وَسُنَّ أَذَانٌ فِي يَمِينِ أَذُنِ مَوْلُودٍ) ذكر، أو أنثى (حِينَ يُولَدُ، و) سُنَّ (إِقَامَةٌ فِي) أَذِنِهِ (اليسرى) لخبرِ ابنِ السُّنِّيِّ<sup>(٧)</sup> مرفوعاً: «مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَأَذَّنَ فِي أَذِنِهِ الْيَمْنَى، وَأَقَامَ فِي أَذِنِهِ الْيَسْرَى، لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيانِ». أي: التابعة من الجنِّ. وروى الترمذيُّ: أَنَّهُ ﷺ أَذَّنَ فِي أَذُنِ الْحَسَنِ حِينَ وُلِدَتْهُ<sup>(٨)</sup> فَاطِمَةُ<sup>(٩)</sup>. وقال: حسنٌ صحيحٌ. وليكون إعلامه بالتوحيدِ أوَّلَ ما

(١) في صحيحه (٣٨٧) (١٤)، من حديث معاوية بن أبي سفيان.

(٢-٢) في (م): «كتبت له»، من حديث ابن عباس.

(٣) في سننه (٧٢٧).

(٤) البخاري (٦٠٦)، ومسلم (٣٧٨) (٣) (٤).

(٥) هو: عبد الله بن زيد بن عبد ربه، صحابي جليل، شهد العقبة و بدرًا، وهو الذي أَرَى النداء بالصلاة في النوم. (ت ٣٢ هـ). «تهذيب الكمال» ١٤/٥٤١.

(٦) أحمد ٤٣/٤، وأبو داود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩).

(٧) في «عمل اليوم والليلة» (٦٢٣). وابن السني، هو: أبو بكر، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري. محدث فقيه شافعي، من تلاميذ النسائي. من مصنفاته: «عمل اليوم والليلة». (ت ٣٦٤ هـ). «الأعلام» ١/٢٠٩.

(٨) بعدها في (م): «أمه».

(٩) في سننه (١٥١٤)، من حديث أبي رافع.

وهما فرضُ كفايةٍ للخمسةِ المؤداةِ والجمعةِ، .....

شرح منصور

يَقْرَعُ سَمْعَهُ عِنْدَ قُدُومِهِ (١) إِلَى (٢) الدُّنْيَا، كَمَا يُلْقَنُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْهَا، وَلِأَنَّهُ يَطْرُدُ الشَّيْطَانَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْبِرُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ (٣). وَفِي «مُسْنَدِ» ابْنِ رُزَيْنٍ (٤): أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ سُورَةَ الْإِحْلَاصِ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ» (٥): وَالْمُرَادُ: أُذُنُهُ الْيَمْنَى.

(وهما) أي: الأذانُ والإقامةُ (فرضُ كفايةٍ) لحديث: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦). وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ. وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعاً: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ لَا يُؤَذِّنُ (٧)، وَلَا تَقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ، إِلَّا اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٨). / وَلِأَنَّهُمَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، كَالْجِهَادِ، وَلَا يُشْرَعَانِ لِكُلِّ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ تَكْفِيهِمُ الْمَتَابَعَةُ، وَتَحْصُلُ لَهُمُ الْفَضِيلَةُ، كَقِرَاءَةِ الْإِمَامِ قِرَاءَةً لِلْمَأْمُومِ. (ل) لَصَلَوَاتِ (الْخُمْسِ) دُونَ الْمَنْذُورَةِ، وَغَيْرِهَا، (الْمُؤَادَّةُ) لَا الْمَقْضِيَّاتِ (٩). (وَالْجُمُعَةُ) عَطْفٌ عَلَى (الْخُمْسِ) قَالَ فِي «الْمُبْدَعِ» (١٠):

(١) فِي الْأَصْلِ: «خُرُوجِهِ».

(٢) بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ: «أَعْلَامُ».

(٣) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٦٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٣٨٩) (١٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ، أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأَذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ، أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا نُوبَّ بِالصَّلَاةِ، أَدْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّوْبُّ، أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا، أَذْكَرُ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكَرُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى».

(٤) هُوَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُزَيْنٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْغَسَّانِيِّ، الْحَوْرَانِيِّ، الدَّمَشَقِيِّ، صَاحِبِ التَّصَانِيفِ. قَتَلَ شَهِيداً بِسَيْفِ التَّارِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ. «ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» ٢/٢٦٤.

(٥) مَعُونَةُ أُولَى النَّهْيِ ١/٥١٦.

(٦) الْبَيْهَقِيُّ (٦٢٨)، وَمُسْلِمٌ (٦٧٤)، مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ.

(٧) بَعْدَهَا فِي الْأَصْلِ: «لَهُمْ».

(٨) أَحْمَدُ ٥/١٩٦، وَلَمْ يَجِدْهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْمَعَاجِمِ الثَّلَاثَةِ.

(٩) فِي (م): «الْمَقْضِيَّاتِ».

(١٠) ١/٣١١.

على الرجال الأحرار؛ إذ فرض الكفاية لا يلزم رقيقاً، حضراً. ويُسنَّان لمنفردٍ، وسفراً، .....

شرح منصور

ولأیحتاج إليه؛ لدخولها في (الخمسة) وإنما لم يفرضها في غيرها؛ لأنَّ المقصودَ منهما الإعلامُ بوقت الصلاة<sup>(١)</sup> المفروضة على الأعيان، والقيام إليها، وهذا لا يوجد في غيرها.

(على الرجال) اثنين فأكثر، لا الواحد، ولا النساء، ولا الخنثى، (الأحرار) لا الأرقاء، والمبعضين؛ (إذ فرض الكفاية لا يلزم رقيقاً) لاشتغالهم بخدمة ملائكتهم<sup>(٢)</sup>، أي: في الجملة، وإلا فالظاهر: وجوب نحو ردِّ سلام، وتغسيل ميت، وصلاة عليه<sup>(٣)</sup>، على رقيق لم يوجد غيره، وقد صرحوا بتعيين أخذ اللقيط عليه، إذا لم يوجد غيره. (حضراً) في القرى، والأمصار. ومن صلى بلا أذان ولا إقامة، صحَّت، لكن ذكر الحزقي<sup>(٤)</sup> وغيره: يكره<sup>(٥)</sup>. وإن اقتصر مسافراً، أو منفرداً على الإقامة، لم يكره. (ويُسنَّان) أي: الأذان، والإقامة (لمنفرد) لحديث عقبه بن عامر مرفوعاً: «يُعجَبُ ربُّك من راعي غنم في رأس شظية الجبل، يُؤذِّنُ بالصلاة ويصلي، فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: انظروا إلى عبدي هذا، يُؤذِّنُ ويقومُ الصلاة، يخافُ منِّي<sup>(٦)</sup>، قد غفرتُ لعبدي، وأدخلته الجنة». رواه النسائي<sup>(٧)</sup>. (و) يُسنَّان أيضاً (سفراً) لقوله ﷺ لمالك بن الحويرث، ولابن عم له: «إذا سافرتما، فأذنا وأقيما، وليؤمكما أكبركما». متفقٌ عليه<sup>(٨)</sup>.

(١) ليست في الأصول الخطية.

(٢) في (م): «مالكهم».

(٣) ليست في (م).

(٤) في متنه ص ٢٠.

(٥) ليست في (م).

(٦) بعدها في الأصل و (م): «أشهدكم أنني».

(٧) في المجتبى ٢/٢٠.

(٨) تقدم تخريجه ص ٢٥٨.

ولمقضية. ويكرهان لحنائى ونساء، ولو بلا رفع صوت.

ولا ينادى لجنازة وتراويح، بل لعيد وكسوف و.....

شرح منصور

(و) يُسَنَّانِ أَيْضاً (لِمَقْضِيَّةٍ) مِنَ الْخُمْسِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمِيَّةَ الضَّمْرِيِّ<sup>(١)</sup>، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَنَامَ عَنِ الصُّبْحِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَاسْتَيْقَظَ، فَقَالَ: «تَنَحَّوْا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ»، ثُمَّ أَمَرَ بِبَلَاءِ فَأَذَّنَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَصَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَ بِبَلَاءٍ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الصُّبْحِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ إِنْ خَافَ تَلْبِيساً، كَمَا لَوْ أَدَّانَ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْأَذَانِ.

(ويكرهان) أي: الأذان، والإقامة، (لحنائى ونساء، ولو) كان الأذان والإقامة منهما (بلا رفع صوت) لأنهما وظيفة الرجال، ففيه نوع تشبه بهم. قال في «الفروع»<sup>(٣)</sup>: ويتوجه في التحريم جهراً الخلاف في قراءة وتليية. انتهى. ويأتي: لا يصحان منهما.

(ولا ينادى) بالأذان ولا غيره (ل) صلاة (جنازة وتراويح) نصاً؛ لأنه لم ينقل، (بل) ينادى (لعيد) الصلاة جامعة، أو الصلاة، قياساً على الكسوف، وفيه نظراً؛ لحديث ابن عباس، وجابر: لم يكن يؤذن يوم الفطر حين خروج الإمام، ولا بعدما يخرج، ولا إقامة، ولا نداءً، ولا شيئاً. متفق عليه<sup>(٤)</sup>. (و) ينادى لصلاة (كسوف) لأنه في «الصحيحين»<sup>(٥)</sup>. (و) ينادى أيضاً لصلاة

(١) أبو أمية، عمرو بن أمية بن خويلد الضمري، صاحب رسول الله ﷺ ورسوله إلى النجاشي. توفي زمن معاوية. «سير الأعلام» ١٧٩/٣.

(٢) في سننه (٤٤٤).

(٣) ٣١٢/١ - ٣١٣.

(٤) البخاري (٩٥٩) و (٩٦٠)، ومسلم (٨٨٦) (٥) (٦).

(٥) البخاري (١٠٤٥)، ومسلم (٩١٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، نودي: إن الصلاة جامعة. وهذا لفظ البخاري رحمه الله.

استسقاء: الصلاة جامعة، أو الصلاة. وكُره بحَيٍّ على الصلاة.  
ويقاتلُ أهلُ بلدٍ تركوهما.  
وتحرّمُ الأجرةُ عليهما، .....

شرح منصور

١١٢/١

(استسقاء) بأن يقال: (الصلاة جامعة) بنصبِ الأوّلِ على الإغراءِ،  
والثاني على الحال. وفي «الرعاية»: / بنصبِهما، ورفعِهما. (أو) يقال:  
(الصلاة) بالنصبِ على الأوّلِ، أو به، وبالرفعِ على الثاني. (وكُره) النداءُ في  
عيدٍ، وكسوفٍ، واستسقاءٍ (بحَيٍّ على الصلاة) ذكره ابنُ عقيلٍ، وغيره.

(ويقاتلُ أهلُ بلدٍ تركوهما) أي: الأذان، والإقامة؛ لأنهما من شعائرِ  
الإسلامِ الظاهرة، كالعيدِ. فيقاتلُهم الإمامُ، أو نائبه. وإذا قام بهما مَنْ يحصلُ  
به الإعلامُ غالباً، ولو واحداً، أجزأ عن الكلِّ. نصّاً. ومَنْ صَلَّى بلا أذان، ولا  
إقامة، صحّتْ صلاتُه؛ لما روى الأثرُ عن علقمة<sup>(١)</sup>، والأسود<sup>(٢)</sup>، أنهما قالا:  
دخلنا على عبدِ الله بنِ مسعود، فصلّى بنا بلا أذانٍ، ولا إقامة<sup>(٣)</sup>. واحتجَّ به  
أحمدٌ، لكن يُكرهه. ذكره الخرقى<sup>(٤)</sup>، وغيره. وذكر جماعة: إلا بمسجدٍ قد صلّى  
فيه. وإن اقتصرَ مسافراً أو منفرداً على الإقامة، لم يُكرهه.

(وتحرّمُ الأجرةُ) أي: أخذها (عليهما) أي: على الأذان، والإقامة؛ لقوله  
ﷺ لعثمان بن أبي العاص<sup>(٥)</sup>: «واتخذ مؤذناً لا يأخذُ على أذانه أجراً». رَوَاهُ  
أحمدٌ، وأبو داود، والترمذي<sup>(٦)</sup> وحسنه. وقال: العملُ على هذا عند

(١) هو أبو شبل، علقمة بن قيس النخعي، الكوفي، فقيه الكوفة وعالمها لازم ابن مسعود كثيراً.  
(ت ٦١، وقيل ٦٢هـ). «السير» ٥٣/٤.

(٢) أبو عمرو، الأسود بن قيس النخعي، الكوفي. من أهل بيت من رؤوس العلم والعمل. (ت ٧٥هـ).  
«السير» ٥٠/٤.

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٤٠٦/١.

(٤) في متنه ص ٢٠.

(٥) أبو عبد الله، عثمان بن أبي العاص الثقفي، الصحابي، أمره رسول الله ﷺ، ثم أقره أبو بكر ثم  
عمر. سكن البصرة. (ت ٥١هـ). «سير الأعلام» ٣٧٤/٢.

(٦) في مسنده ٢١/٤، وأبو داود (٥٣١)، والترمذي (٢٠٩).

فإن لم يوجد متطوعٌ، رزقَ الإمامُ من بيتِ المالِ مَنْ يقومُ بهما.  
وشُرطَ كونه مسلماً، ذكراً عاقلاً، وبصيراً أولى.

وسُنَّ كونه صبيّاً، .....

شرح منصور

أهل العلم. والإقامة كالأذانِ معنى وحكماً.

(فإن لم يوجد متطوعٌ) بأذانٍ، وإقامةٍ، (رزقَ الإمامُ من بيتِ المالِ) مِنْ مالِ الفَيءِ (مَنْ يقومُ بهما) لأنَّ بالمسلمينَ حاجةً إليهما، وهذا المالُ مُعَدٌّ للمصالحِ، كأرزاقِ القضاةِ. وعُلِمَ منه: أنه إذا وُجِدَ المتطوعُ، لم يُعْطَ غيره شيئاً من ذلك؛ لعدم الحاجة إليه.

(وشُرطَ) بالبناء للمجهولِ، في المؤذّن ثلاثة شروطٍ:

(كونه مسلماً) فلا يُعتدُّ بأذانِ كافرٍ؛ لعدم النيةِ.

وكونه (ذكراً) فلا يُعتدُّ بأذانِ امرأةٍ، وخشى. قال جماعةٌ: ولا يصحُّ؛ لأنه

منهيٌّ عنه، كالحكايةِ.

وكونه (عاقلاً) فلا يصحُّ من مجنونٍ، كسائر العباداتِ. (وبصيراً أولى)

بالأذانِ من أعمى؛ لأنه يُؤذّنُ عن يقينٍ، بخلاف الأعمى، فربّما غلِطَ في

الوقتِ، ومثله عارفٌ بالوقتِ مع جاهلٍ به. وعُلِمَ منه: صحّةُ أذانِ أعمى؛ لأنَّ

ابنَ أمِّ مكتومٍ كان يُؤذّنُ للنبيِّ ﷺ، قال ابنُ عمر: وكان رجلاً أعمى، لا

ينادي بالصلاة حتى يقال له<sup>(١)</sup>: أصبحت أصبحت. رواه

البخاري<sup>(٢)</sup>. ويستحبُّ أن يكون معه بصيرٌ، كما كان ابنُ أمِّ مكتومٍ، يُؤذّنُ

بعد بلال. قاله في «الشرح»<sup>(٣)</sup>.

(وسُنَّ كونه) أي: المؤذّنِ (صبيّاً) أي: رفيع الصوت؛ لقوله ﷺ لعبدِ الله

(١) ليست في (س) و(م).

(٢) في صحيحه (٦١٧).

(٣) المقتع مع الشرح الكبير والإنصاف ٦٠/٣.

أميناً، عالماً بالوقت.

ويقدم مع التشاح الأفضل في ذلك، ثم إن استووا، في دين وعقل، ثم من يختاره أكثر الجيران، ثم يُقرَع.

شرح منصور

ابن زيد: «ألقه على بلال، فإنه أندى صوتاً منك»<sup>(١)</sup>. ولأنه أبلغ في الإعلام المقصود بالأذان.

وسُنَّ أيضاً كونه (أميناً) لحديث: «أمناء الناس على صلاتهم وسحورهم المؤذنون». رواه البيهقي<sup>(٢)</sup> من طريق يحيى بن عبد الحميد، وفيه كلام. وسُنَّ أيضاً كونه (عالماً بالوقت) ليؤمن خطؤه.

١١٣/١

(ويقدم مع التشاح) بين اثنين فأكثر في الأذان (الأفضل في ذلك) المذكور من الخصال؛ لأنه ﷺ قدم بلالاً على عبد الله بن زيد؛ / لأنه أندى صوتاً منه، وقدم أبا محذورة؛ لصوته. وقيس عليه باقي الخصال. (ثم) يقدم (إن استووا) في الخصال المذكورة الأفضل (في دين، وعقل) لحديث ابن عباس مرفوعاً: «ليؤذن لكم خياركم». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وغيره. (ثم) يقدم مع التساوي في جميع ما تقدم (من يختاره أكثر الجيران) المصلين؛ لأن الأذان لإعلامهم، ولأنهم أعلم بمن يبلغهم صوته، ومن هو أعف نظراً. (ثم) مع التساوي أيضاً في رضى الجيران (يقرَع) فمن خرجت له القرعة، قدم؛ لحديث: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه؛ لاستهموا»<sup>(٥)</sup>. ولما تشاح الناس في<sup>(٤)</sup> الأذان يوم القادسية، أقرَع بينهم سعد<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه الرمزي (١٨٩).

(٢) في «السنن الكبرى» ٤٢٦/١، من حديث أبي محذورة، وهو: يحيى بن عبد الحميد أبو زكريا الجماني الكوفي، أحد أركان الحديث. (ت ٢٢٨هـ). «شذرات الذهب» ١٣٤/٣.

(٣) في سننه (٥٩٠).

(٤-٤) ليست في (م).

(٥) أخرجه البخاري (٦١٥)، من حديث أبي هريرة.

(٦) ذكره البخاري في «صحيحه»، في باب الاستهم في الأذان، قبل حديث (٦١٥).

ويكفي مؤذنٌ بلا حاجةٍ، ويزادُ بقدرها. ويُقيمُ مَنْ يكفي.  
وهو خمسَ عشرةَ كلمةً بلا ترجيعٍ، وهي إحدى عشرةَ جملةً بلا تثنيةٍ.

(ويكفي مؤذنٌ) في المصرِ (بلا حاجةٍ) إلى زيادةٍ. نصًّا. ولا يُستحبُّ الزيادةُ على اثنين. وقال القاضي: على أربعةٍ؛ لفعلِ عثمانَ، إلا من حاجةٍ، والأولى أن يؤذنَ واحدٌ بعد واحدٍ، (ويزادُ) مع الحاجةِ أكثر؛ بأن لم يحصل الإعلامُ بواحدٍ (بقدرها) أي: الحاجةِ، كلُّ واحدٍ في جانبٍ، أو دفعةً واحدةً (بإمكان واحدٍ).  
(ويقيم) الصلاةَ (مَنْ يكفي) في الإقامة، ويُقدِّمُ مَنْ أذنَ أولاً.

شرح منصور

(وهو) أي: الأذانُ (خمسَ عشرةَ كلمةً) أي: جملةً، (بلا ترجيعٍ) (١)  
للسهاتين؛ بأن يخفضَ بهما صوته، ثمَّ يُعيدهما رافعاً بهما صوته، فيكون التكبيرُ في أوَّلِهِ أربعاً. قال الأثرمُ (٢): سمعتُ أبا عبد الله سُئِلَ: إلى أيِّ الأذانِ تذهب؟ قال: إلى أذانِ بلال. قيل له: أليسَ حديثُ أبي مخذومةَ بعد حديثِ عبد الله بن زيد؛ لأنَّ حديثَ أبي مخذومةَ بعد فتح مكة؟ فقال: أليسَ قد رجَعَ النبي ﷺ إلى المدينة، وأقرَّ بلالاً على أذانِ عبدِ الله بن زيد؟!

(وهي) أي: الإقامة (إحدى عشرةَ جملةً بلا تثنيةٍ) لحديثِ عبدِ الله بن زيد، ولقولِ ابنِ عمر: إنما كان الأذانُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامةُ مرةً مرةً، إلا أنه يقولُ: قد قامتِ الصلاةُ، قد قامتِ الصلاةُ. رواه أحمدُ، وأبو داود، والنسائي (٤). وأمَّا حديثُ أنس: أمرَ بلالٌ أن يشفَعَ الأذانَ، ويوترَ الإقامةَ. متفقٌ عليه (٥)، ففيه إجمالٌ، فسره ما سبق.

(١-١) ليست في (م).

(٢) جاء في هامش (ع) ما نصُّه: [وسمي بالترجيع؛ لرجوعه منه إلى الرفع].

(٣) انظر: المغني ٥٧/٢.

(٤) أحمد (٥٥٦٩)، وأبو داود (٥١٠)، والنسائي ٣/٢.

(٥) البخاري (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨).

ويُباحُ ترجيعُهُ وتثنيُّها.

وسُنُّ أوَّلِ الوقتِ، وترسُلُ فيه، وحَدْرُها، والوقفُ على كلِّ جملة،

شرح منصور

(ويُباحُ ترجيعُهُ) أي: الأذان؛ لحديث أبي محذورة<sup>(١)</sup>. (و) يُباحُ (تثنيُّها) أي: الإقامة؛ لحديث الترمذي<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن زيد: كان أذانُ رسولِ الله ﷺ شفعاً في الأذانِ، والإقامةِ. فالاختلافُ في الأفضلِ.

(وسُنُّ) أذانٌ (أوَّلُ الوقتِ) ليصلِّي المتعجلُ. وظاهرُهُ: أنه يجوزُ مطلقاً ما دام الوقت. ويتوجَّه: سقوطُ مشروعِيته بفعلِ الصلاة. ذكره في «المبدع»<sup>(٣)</sup>. (و) يُسنُّ (ترسُلُ فيه) أي: تمهُّلٌ في الأذانِ، وتأنُّ فيه، من قولهم: جاء فلانٌ على رِسلِهِ. (و) يسنُّ (حَدْرُها) أي: إسراعُ إقامة؛ لقوله ﷺ لبلال: «إذا أذنتَ فترسُلْ، وإذا أقمتَ فاحدُرْ». رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>، وقال: إسناده مجهولٌ. / وروى أبو عبيد<sup>(٥)</sup> عن عمر أنه قال للمؤذن: إذا أذنتَ فترسُلْ، وإذا أقمتَ فاحذِم<sup>(٦)</sup>. وأصلُ الحَذْمِ<sup>(٧)</sup> في الشيء: الإسراعُ، ولأنَّ الأذانَ إعلامُ الغائبين، فالتثبُّتُ فيه أبلغُ في الإعلامِ. والإقامةُ إعلامُ الحاضرين، فلا حاجةَ فيها له.

١١٤/١

(و) يسنُّ فيهما (الوقفُ على كلِّ جملة) قال إبراهيمُ التَّخَعِيُّ: شيطانٌ مجزومانِ كانوا لا يُعربونَهُما: الأذانُ، والإقامةُ. وقال أيضاً: الأذانُ حزمٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٥٣٧٩)، وأبو داود (٥٠٠)، والترمذي (١٩١)، بلفظ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقعده، وألقى عليه الأذان حرقاً حرقاً. قال إبراهيم: مثَلُ أذاننا. قال بشر: فقلت له: أعذ عليّ. فوصف الأذان بالترجيع.

(٢) في سننه (١٩٤).

(٣) ٣٢٥/١. وفيه: «بسقوط» بدل: «سقوط».

(٤) في سننه (١٩٥)، من حديث جابر.

(٥) في غريب الحديث ٢٤٤/٣ - ٢٤٥.

(٦) في النسخ الخطية: «فاحدر»، والمثبت من «غريب الحديث» ٢٤٥/٣.

(٧) في النسخ الخطية: «الحدر»، والمثبت من المصدر السابق.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٢٩/١.

وقول: الصلاة خير من النوم، مرتين، بعد حَيْعَلَةِ أَذَانِ الْفَجْرِ،  
ويُسَمَّى: التَّوْبِيْبِ، وَكَوْنُهُ قَائِمًا فِيهِمَا، فَيُكْرَهُانِ قَاعِدًا، لغير مسافرٍ  
ومعذورٍ، .....

شرح منصور

ومعناه: استحبابُ تقطيعِ الكلماتِ بالوقفِ على كلِّ جملةٍ.  
تتمة: لا يصحُّ الأذانُ بغيرِ العربيةِ مطلقاً.

(و) يُسْنُ (قَوْلُ) مُؤَدِّنِ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) مَرَّتَيْنِ، بَعْدَ حَيْعَلَةِ أَذَانِ  
الْفَجْرِ وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ قَبْلَ طُلُوعِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي مَحْذُورَةَ: «إِذَا كَانَ أَذَانُ  
الْفَجْرِ، فَقُلْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ (١). وَالْحَيْعَلَةُ  
قَوْلٌ: حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ. (وَيُسَمَّى) قَوْلٌ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ  
النَّوْمِ: (التَّوْبِيْبِ) مِنْ ثَابٍ، إِذَا رَجَعَ؛ لِأَنَّ الْمُؤَدِّنَ دَعَا إِلَى الصَّلَاةِ بِالْحَيْعَلَتَيْنِ،  
ثُمَّ دَعَا إِلَيْهَا بِالتَّوْبِيْبِ.

ويُكْرَهُ التَّوْبِيْبُ فِي غَيْرِ أَذَانِ فَجْرِ، وَبَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَالنِّدَاءِ بِالصَّلَاةِ  
بَعْدَ الْأَذَانِ. وَنِدَاءُ الْأَمْرَاءِ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَهُوَ قَوْلٌ: الصَّلَاةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ،  
وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّهُ بَدْعَةٌ. وَكَذَا قَوْلُهُ قَبْلَهُ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ الْآيَةُ  
[الإسراء: ١١١]، وَوَصَلَّهُ بَعْدَهُ بِذِكْرِ. ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الْعَمْدَةِ». وَقَوْلُهُ قَبْلَ  
الْإِقَامَةِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَنَحْوِهِ. وَكَذَا مَا يُفْعَلُ قَبْلَ الْفَجْرِ مِنَ التَّسْبِيْحِ،  
وَالنَّشِيدِ، وَالدَّعَاءِ. وَلا بَأْسَ بِالنَّحْنَحَةِ قَبْلَهُمَا.

(و) يُسْنُ (كَوْنُهُ قَائِمًا فِيهِمَا) أَي: الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِبِلَالٍ:  
«قُمْ فَأَذِّنْ». وَكَانَ مُؤَدِّنُو رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُوَدِّنُونَ قِيَامًا. وَالْإِقَامَةُ أَحَدُ  
الْأَذَانِينَ، (فَيُكْرَهُانِ) أَي: الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ (قَاعِدًا) أَي: مِنْ قَاعِدِ (لِغَيْرِ  
مَسَافِرٍ وَمَعْدُورٍ) لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَكَذَا رَاكِبًا، وَمَاشِيًا، وَمُضْطَجِعًا. وَصَحًّا  
مِنْ نَحْوِ قَاعِدٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِأَكْدَ مِنْ الْخُطْبَةِ. وَيُسْنُ كَوْنُهُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

(١) تقدّم تخريجه ص ٢٦٥.

(٢) ليست في (٢).

متطهراً؛ فيكره أذاناً جنب، وإقامة محدث، ويسنُّ على علوٍّ، وكونه رافعاً وجهه، جاعلاً سبابتيه في أذنيه، .....

شرح منصور

(متطهراً) من الحَدَّثَيْن؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يؤذَنُ إلا متوضئاً». رواه الترمذي، والبيهقي<sup>(١)</sup>. وروي موقوفاً على<sup>(٢)</sup> أبي هريرة<sup>(٣)</sup>، وهو أصحُّ. والإقامة أكد من الأذان؛ لأنها أقربُ إلى الصلاة، (فيكره أذاناً جنب) لا محدث. نصاً. (و) تُكرهُ (إقامة مُحدث) للفصل بين الإقامة والصلاة بالوضوء. (ويُسنُّ) كونُ أذانٍ وإقامةٍ (على علوٍّ) أي: موضعٍ عالٍ، كمنارة؛ لأنه أبلغ في الإعلام. وروي عن امرأةٍ من بني النجار، قالت: كان بيتي من أطول بيتٍ حول المسجد، وكان بلالٌ يؤذَنُ عليه الفجر، فيأتي بسحر، فيجلسُ على البيت، فينظر إلى الفجر، فإذا رآه، تمطى، ثم قال: اللهم إني أستعينك وأستعديك<sup>(٤)</sup> على قريش أن يقيموا دينك. قالت: ثم يؤذَن. رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>.

١١٥/١

(و) يُسنُّ (كونه رافعاً وجهه) إلى السماء في أذانه كله. / ويُسنُّ أيضاً كونه جاعلاً سبابتيه في أذنيه) لقول أبي جحيفة<sup>(٦)</sup>: إنَّ بلالاً وضع إصبعيه في أذنيه. رواه أحمد، والترمذي<sup>(٧)</sup> وقال: حسنٌ صحيحٌ. وعن سعد القرظ<sup>(٨)</sup>،

(١) الترمذي (٢٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٣٩٧/١.

(٢) في الأصل و (س) و(م): «عن».

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠١)، وقال: وهذا أصحُّ من الحديث الأول.

(٤) في (س): «أستعذ بك»، وفي (م): «أستهديك».

(٥) في سننه (٥١٩).

(٦) هو: وهب بن عبد الله السوائي، الكوفي، الصحابي. كان صاحب شرطة علي، وكان يقال له:

وهب الخير. (ت ٧٤هـ). «سير الأعلام» ٢٠٢/٣.

(٧) أحمد ٣٠٨/٤، والترمذي (١٩٧).

(٨) هو: سعد بن عاذ، المؤذن، مولى عمار بن ياسر، المعروف بسعد القرظ، وإنما قيل له ذلك؛ لأنه

كان يتجر فيه، عاش إلى أيام الحجاج بن يوسف الثقفي. «أسد الغابة» ٣٥٥/٢-٣٥٦.

مستقبل القبلة، ويتلفت يمينا لحي على الصلاة، وشمالاً لحي على الفلاح، ولا يزيل قدميه، وأن يتولاهما واحداً بمحل واحد ما لم يشق،

أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وقال: «إنه أرفع لصوتك». رواه ابن ماجه (١).

شرح منصور

ويُسَنُّ أيضاً كونه (مستقبل القبلة) لفعل مؤذني رسول الله ﷺ، فإن أحل به، كره. (و) يُسَنُّ كونه (يتلفت) برأسه وعنقه وصدريه (يمينا لحي على الصلاة، وشمالاً لحي على الفلاح) في الأذان، لا الإقامة (٢). (ولا يزيل قدميه) لقول أبي جحيفة: رأيت بلالاً يؤذن، ففعلت أتبع فاه ههنا وههنا، يقول (٣) يمينا وشمالاً: حي على الصلاة، حي على الفلاح. متفق عليه (٤). وسواء كان على منارة، أو غيرها. (و) سن أيضاً (أن يتولاهما) أي: الأذان والإقامة رجل (واحد) أي: أن يتولى الإقامة من يتولى الأذان؛ لما في حديث زياد (٥) بن الحارث الصدائي، حين أذن قال: فأراد بلال أن يقيم، فقال النبي ﷺ: «يقيم أخو صداء؛ فإنه من أذن، فهو (٦) يقيم». رواه أحمد، وأبو داود (٧). وكالخطبتين. ويُسَنُّ أيضاً كونهما (بمحل واحد) بأن يقيم بالموضع الذي أذن فيه؛ لقول بلال للنبي ﷺ: لا تسبقني بأمين (٨). لأنه لو كان يقيم بالمسجد، لما خاف أن يسبقه بها. كذا استنبطه أحمد، واحتج به. ولقول ابن عمر: كنا إذا سمعنا الإقامة، توضأنا، ثم خرجنا إلى الصلاة (٩)، ولأنه أبلغ في الإعلام، وكالخطبة الثانية، (مالم يشق)

(١) في سننه (٧١٠).

(٢) في (م): «والإقامة».

(٣) في الأصل: «فيلتفت»، وهي نسخة في هامش (ع)، والمثبت من مصادر التعرّيج.

(٤) البخاري (٦٣٤)، ومسلم (٥٠٣).

(٥) ليست في الأصل (و)س.

(٦) في الأصل: «فإنه».

(٧) أحمد ١٦٩/٤، وأبو داود (٥١٤).

(٨) أخرجه أبو داود (٩٣٧).

(٩) أخرجه أحمد (٥٥٦٩).

وأن يجلسَ بعد أذانٍ ما يُسنُّ تعجيلها جلسةً خفيفةً، ثم يُقيم.

ولا يصحُّ إلا مرتباً، متوالياً عرفاً، فإن تكلمَ بمحرَّمٍ.....

شرح منصور

ذلك على المؤذن، كمن أذن بمنارة، أو مكان بعيدٍ عن المسجد، فيقيم فيه؛ لتلا يفوته بعضُ الصلاة، لكن لا يقيم إلا بإذن الإمام. ولأُعتبر الموالاة بين الإقامة والصلاة، إن أقام عند إرادة الدخول فيها. ولا يجوزُ الكلامُ بعد الإقامة قبل الدخول فيها<sup>(١)</sup>، روي عن عمر.

(و) يُسنُّ أيضاً (أن يجلس) مؤذناً (بعد أذان ما) أي: صلاة (يُسنُّ تعجيلها) كمغرب (جلسةً خفيفةً، ثم يقيم) الصلاة؛ لحديث أبي بن كعب مرفوعاً: «يا بلال: اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً، يفرغ الأكل من طعامه في مهل، ويقضي حاجته في مهل». رواه عبد الله بن أحمد<sup>(٢)</sup>. وعن جابر، أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكليه، والشارب من شربه، والمعتصر<sup>(٣)</sup> إذا دخل لقضاء حاجته». رواه أبو داود، والترمذي<sup>(٤)</sup>. ولتتمكن<sup>(٥)</sup> (نحو الأكل من<sup>(٥)</sup>) إدراك الصلاة مع الإمام.

(ولا يصحُّ) الأذان (إلا مرتباً) لأنه ذكر يُعتدُّ به، فلم يحز الإحلال بنظمه، كأركان الصلاة. (متوالياً عرفاً) ليحصل الإعلام؛ ولأنَّ مشروعيته كانت كذلك. (فإن تكلم) في أثناء أذانه، أو إقامته (ب) كلام (محرَّم) كقذف، وغيبة، بطل؛ لأنه فعل محرَّم فيه، فكما لو ارتدَّ في أثناءه / لا بعده.

١١٦/١

(١) في (م): «في الصلاة».

(٢) في مسند أحمد ١٤٣/٥.

(٣) في الأصل (س) و(م): «والمقتضي»، وهي نسخة في هامش (ع)، والمثبت من (ع) ومن مصادر التبرج.

(٤) أخرجه الترمذي (١٩٥)، ولم نجده عند أبي داود، ولم يرقم له المزي في «تحفة الأشراف»

١٦٨/٢. والمعتصر، بضم الميم وإسكان العين المهملة: هو الذي يحتاج إلى الغائط؛ ليأهب للصلاة قبل دخول وقتها، وهو من العَصْر، أو من العَصْر، وهو المَلْحَأُ والمُسْتَحْفَى. «النهاية في غريب الحديث» ٢٤٧/٣.

(٥٥) في (م): «الأكل من نحو».

أو سكتَ طويلاً، بطل. وكُرِهَ يسيرٌ غيرُهُ، وسكوتٌ بلا حاجة، منوياً، من واحدٍ عدلٍ، في الوقت.  
ويصحُّ لفجرٍ بعد نصفِ الليلِ، .....

شرح منصور

ولا يجنونه إن أفاق سريعاً فاتمه.

(أو سكتَ) سكوتاً (طويلاً، بطل) للإحلالِ بالمواقة. وكذا إن أغمى عليه، أو نام طويلاً، فيستأنفه<sup>(١)</sup>.

(وكُرِهَ) في أثنائه كلامٌ (يسيرٌ غيره) أي: غيرٌ مُحَرَّم. وصحَّحَ في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>: يردُّ السَّلامَ بلا كراهية. (و) كُرِهَ أيضاً في أثنائه (سكوتٌ) يسيرٌ (بلا حاجة) إليه. وكذا إقامة. ولا يصحُّ الأذانُ أيضاً إلا (منوياً)؛ لحديث: «إنما الأعمالُ بالنيَّات»<sup>(٣)</sup>. (من) شخصٍ (واحدٍ) فلو أذَّنَ واحدٌ بعضه، وكملَّه آخرٌ، لم يصحَّ، قال في «الإنصاف»<sup>(٤)</sup>: بلا خلافٍ أعلمه. (عدلٍ) لأنه ﷺ وصفَ المؤذنينَ بالأمانة، والفاسقُ غيرُ أمينٍ، وأمَّا مستورُ الحالِ، فيصحُّ أذانه. قال في «الشرح»<sup>(٥)</sup>: بغيرِ خلافٍ علمناه. ولا يصحُّ الأذانُ أيضاً لغيرِ فجرٍ، إلا (في الوقت) لحديث: «إذا حضرتِ الصلاةَ، فليؤذِّنْ لكم أحدُكم»<sup>(٦)</sup>. ولأنه شرعٌ للإعلامِ بدخولِ الوقتِ.

(ويصحُّ) الأذانُ (لفجرٍ بعد نصفِ الليلِ) لحديث: «إنَّ بلاً يؤذِّنُ بليلاً، فكلُّوا واشربوا حتى يؤذِّنَ ابنُ أمِّ مكتوم». متفقٌ عليه<sup>(٧)</sup>. وليتهدأً جنبٌ ونحوه؛ ليدركَ فضيلةَ أوَّلِ الوقتِ.

(١) ليست في (م).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٨٧/٣.

(٣) تقدَّم تخريجُه ص ٩١.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٨٤/٣ - ٨٥.

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠٣/٣.

(٦) تقدَّم تخريجُه ص ٢٥٨.

(٧) البعاري (٦١٧)، ومسلم (١٠٩٢)، من حديث عبد الله بن عمر.

وَيُكْرَهُ فِي رَمَضَانَ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ ثَانٍ، إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بَعْدَهُ.  
وَرَفَعَ الصَّوْتِ رَكْنًا؛ لِيَحْصَلَ السَّمَاعُ، مَا لَمْ يُؤْذَنْ لِحَاضِرٍ.  
وَمَنْ جَمَعَ، أَوْ قَضَى فَوَائِتَ، أَذَّنَ لِلأَوَّلَى، وَأَقَامَ لِلْكَلِّ.

شرح منصور

(وَيُكْرَهُ) أَذَانٌ لِفَجْرِ (فِي رَمَضَانَ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ ثَانٍ، إِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بَعْدَهُ)  
لِتَلَا يَغْرُ (١) النَّاسَ فَيَتْرَكُوا سَحُورَهُمْ. فَيَسْتَحِبُّ لِمَنْ أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنْ يَكُونَ  
مَعَهُ مَنْ يُؤْذَنُ فِي الْوَقْتِ؛ لِلخَيْرِ (٢). وَأَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ عَادَةً؛ لِتَلَا يَغْرُ النَّاسَ.  
(وَرَفَعَ الصَّوْتِ) بِأَذَانٍ (رَكْنًا؛ لِيَحْصَلَ السَّمَاعُ) الْمَقْصُودَ لِلإِعْلَامِ، (مَا  
لَمْ يُؤْذَنُ لِحَاضِرٍ) فَبِقَدْرِ مَا يَسْمَعُهُ، وَإِنْ شَاءَ رَفَعَ صَوْتَهُ، وَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ  
خَافَتْ بِالْبَعْضِ، حَازَ. وَيَسْتَحِبُّ رَفْعُ صَوْتِهِ قَدْرَ طَاقِيهِ، مَا لَمْ يُؤْذَنُ لِنَفْسِهِ.  
وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ فَوْقَ الطَّاقَةِ.

(وَمَنْ جَمَعَ) بَيْنَ صَلَاتَيْنِ، أَذَّنَ لِلأَوَّلَى، وَأَقَامَ لِكُلِّ مِنْهُمَا، سِوَاءَ كَانِ  
الْجَمْعُ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرْفَةِ،  
وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمَزْدَلِفَةَ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣). (أَوْ قَضَى  
فَوَائِتَ، أَذَّنَ لِلأَوَّلَى، وَأَقَامَ لِلْكَلِّ) لِحَدِيثِ (٤) أَبِي عَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ  
عَنْ أَبِيهِ (٤): أَنَّ الْمَشْرِكِينَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ،  
حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِلَالًا، فَأَذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ  
أَقَامَ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ. رَوَاهُ  
الترمذي، والنسائي (٥)، ولفظه له (٦)، وقال: ليس بإسناده بأس،

(١) فِي (س) وَ(ع): «يَغْرُ».

(٢) هُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ تَخْرِيجُهُ أَنْفَاءً: «إِنْ بَلَا يُؤْذَنُ لِبَلِيلٍ...».

(٣) فِي صَحِيحِهِ (١٢١٨).

(٤-٤) فِي النُّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «أَبِي عَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ». وَالْمُثَبَّتُ مِنْ مَوَادِدِ التَّخْرِيجِ وَ(م).  
وَجَاءَ فِي هَامِشِ (ع) مَا نَصَّهُ: [قَوْلُهُ: عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، صَوَابُهُ بِإِسْقَاطِ «عَنْ» الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا  
عَيْبَةَ ابْنُ ابْنِ مَسْعُودٍ].

(٥) الترمذي (١٧٩)، والنسائي فِي الْمُجْتَبَى ٢٩٧/١.

(٦) أَيُّ: لِلرَّمْذِيِّ.

ويجزئ أذانٌ مميزٌ، لا فاسقٍ، وخنثى، وامرأة.  
ويكره ملحناً، وملحوناً، ومن ذي لثغة فاحشة، وبطل إن أحيل المعنى.  
وسنن لمؤذنٍ .....

شرح منصور

إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

(ويجزئ أذانٌ مميزٌ) لبالغين؛ لقول عبد الله بن أبي بكر بن أنس: كان عمومتى يأمرونني أن أؤذن لهم، وأنا غلام لم أحتلم، وأنس بن مالك شاهد لم ينكر ذلك<sup>(١)</sup>. وكالبالغ. و(لا) يجزئ أذانٌ (فاسق) ظاهر الفسق؛ لما تقدم. و(لا أذانٌ) (خنثى) مشكِل؛ لاحتمال أن يكون أنثى، فإن اتضحت ذكوريتها، صح. / (و) لا أذانٌ (امرأة) للنهي عن رفع صوتها، فيخرج عن كونه قرينة، فيصير كالحكاية.

١١٧/١

(ويكره) أذانٌ (ملحناً) بأن يطرب فيه. يُقال: لحنَ في قراءته، إذا طرب بها، وغرد. قال أحمد: كلُّ شيءٍ محدثٌ أكرهه، كالتطريب. ويصح؛ لحصول المقصود به. (و) يُكره الأذانُ أيضاً (ملحوناً) لحناً لا يُحيل المعنى، كرفع تاء الصلاة، ونصبها، أو حاء الفلاح. (و) يُكره الأذانُ أيضاً (من ذي لثغة فاحشة) كالملاحون، وأولى. فإن لم يفحش، لم يُكره. (وبطل) الأذانُ (إن أحيل المعنى) باللحن، أو اللثغة. مثال الأول: مدُّ همزة الله، أو أكبر، أو بائه. ومثال الثاني: إبدال الكاف قافاً، أو همزة؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يؤذن لكم من يدغم». قلنا: كيف يقول؟ قال: «يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسولُ الله». أخرجه الدارقطني في «الأفراد». وفيه إسقاط الهاء من كلمة «الله». ويحرم أن يؤذن غير الراتب بلا إذنه<sup>(٢)</sup>، إلا إن خيف فوت وقت التأذين. ومتى جاء وقد أُذِّن قبله، أعاده استحباباً.  
(وسنن لمؤذنٍ) متابعة قوله سراً بمثله؛ ليجمع بين أجزائه<sup>(٣)</sup> الأذان والمتابعة.

(١) ذكره ابن المنذر في «الأوسط» ٤١/٣.

(٢) في الأصل: «إلا بإذنه».

(٣) في (س): «أجري»، وفي (م): «أجراء».

وسامعِهِ ولو ثانياً وثالثاً، ولمقيمٍ وسامعِهِ - ولو في طوافٍ أو قراءةٍ، أو امرأةً  
- متابعةً قوله سرّاً بمثله .....

شرح منصور

(و) سُنَّ أيضاً لـ (سامعِهِ) أي: المؤذنِ متابعةً قوله سرّاً؛ لحديثِ عمرَ مرفوعاً: «إذا قال المؤذنُ: اللهُ أكبرُ (الله أكبر<sup>(١)</sup>). فقال أحدُكم: اللهُ أكبرُ (الله أكبر<sup>(١)</sup>). ثم قال: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ. قال: أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ. ثم قال: أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ. قال: أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ. ثم قال: حيَّ على الصلاة. قال: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله. ثم قال: حيَّ على الفلاح. قال: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله. ثم قال: اللهُ أكبرُ (الله أكبر<sup>(٢)</sup>). قال: اللهُ أكبرُ (الله أكبر<sup>(٢)</sup>). ثم قال: لا إلهَ إلا اللهُ. قال: لا إلهَ إلا اللهُ (٣) (٤) من قلبه (٤)، دَخَلَ الجنةَ». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>. (ولو) سمعَ مؤذناً (ثانياً، و) مؤذناً (ثالثاً) حيث استحب<sup>(٦)</sup>، ولم يكن صلّى في جماعةٍ؛ لعمومِ الخبرِ. فإن صلّى كذلك، لم يجب<sup>(٧)</sup>؛ لأنه ليس مدعوّاً بهذا الأذانِ. ذكره في «المبدع»<sup>(٨)</sup>.

(و) سُنَّ أيضاً (لمقيم) الصلاةً متابعةً قوله سرّاً؛ ليجمعَ بين أجرهما.  
(و) يُسَنُّ أيضاً لـ (سامعِهِ) أي: المقيمِ، (ولو) كان السامعُ لأذانٍ، أو إقامةٍ (في طوافٍ، أو قراءةٍ، أو) كان السامعُ<sup>(٩)</sup> (امرأةً) لعمومِ<sup>(٩)</sup> الخبرِ، (متابعةً قوله) أي: المؤذنِ والمقيمِ (سرّاً بمثله) أي: مثلِ قوله.

(١-١) ليست في الأصول الخطية، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢-٢) ليست في (ع).

(٣) بعدها في (م): «مخلصاً».

(٤-٤) ليست في (م).

(٥) في صحيحه (٣٨٥).

(٦) في هامش (ع): «يجب» نسخة.

(٧) في (ع): «يستحب». و«يجب»: نسخة في هامشها.

(٨) ٣٣٠/١.

(٩-٩) في (م): «لمفهوم امرأة».

– لا لمصلٍّ ومُتخلٍّ، ويقضيانه – إلا في الحَيْعَلَةِ، فيقولان: لا حولَ ولا  
 قوَّةَ إلا بالله، وفي التَّوْبِيبِ: صدقتَ وبررتَ، وفي لفظِ الإقامة: أقامها  
 الله وأدامها، ثم يصلي على النبي ﷺ إذا فرغَ، ويقول: اللهم ربَّ  
 هذه الدَّعوةِ التَّامَّةِ، .....

شرح منصور

و(لا) تُسنُّ الإجابةُ (لمصلٍّ) لاشتغاله بها، فإنَّ أجابه، بطلتْ بلفظِ  
 الحَيْعَلَةِ. وصدقتَ وبررتَ في التَّوْبِيبِ؛ لأنَّه خطابٌ آدميٌّ. (و) لا  
 ل(ممتخلٍّ) لاشتغاله بقضاءِ حاجتهِ. (ويقضيانه) أي: يقضي المصلِّي والمتخلِّي  
 ما فاتهما إذا فرغَا، وخرج المتخلِّي من الخلاءِ؛ لزوالِ المانع. (إلا في الحَيْعَلَةِ،  
 فيقولان) أي: المودِّعُ وسامعُه، أو المقيمُ وسامعُه: (لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله)  
 للخير<sup>(١)</sup>؛ ولأنَّ حيَّ على الصَّلَاةِ، حيَّ على الفلاحِ، خطابٌ، فإعادته عَبَثٌ،  
 بل سبيلُه الطَّاعةُ، وسؤالُ الحَوْلِ والقوَّةِ، ومعناها: / إظهارُ العجزِ، وطلبُ  
 المعونةِ منه في كلِّ الأمورِ، وهو حقيقةُ العبوديَّةِ. (و) إلا (في التَّوْبِيبِ) وهو  
 قولُ: الصَّلَاةُ خيرٌ من النومِ في أذانِ فجرٍ، فيقولان: (صدقتَ وبررتَ) بكسر  
 الرَّاءِ الأولى. (و) إلا (في لفظِ الإقامة) وهو قولُ المقيمِ: قد قامتِ الصَّلَاةُ،  
 فيقولُ هو وسامعُه: (أقامها اللهُ وأدامها) لما روى أبو داود<sup>(٢)</sup> عن بعضِ  
 أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ: أنَّ بلالاً أخذَ في الإقامةِ، فلمَّا أن قال: قد قامتِ  
 الصَّلَاةُ، قال النبيُّ ﷺ: «أقامها اللهُ وأدامها». وقال في سائرِ الإقامةِ، كتحو  
 حديثِ عمرَ في الأذانِ. (ثمَّ يصلي على النبي ﷺ إذا فرغَ، ويقول: اللهم  
 ربَّ هذه الدَّعوةِ) بفتح الدَّالِ، أي: دعوةِ الأذانِ. (التَّامَّةِ) لكمالها، وعظَمِ  
 موقعها، وسلامتها من نَقْصٍ يتطرَّق إليها، ولأنَّها ذكرُ اللهِ تعالى يُدعى بها إلى  
 طاعته.

(١) هو خير عمر بن الخطاب الذي مرَّ آنفاً.

(٢) في سننه (٥٢٨).

والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلةَ والفضيلةَ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته،

شرح منصور

(والصلاة القائمة) أي: التي ستقوم وتُفعل<sup>(١)</sup>. (آت محمداً الوسيلة) منزلةً في الجنة<sup>(٢)</sup> عند الملك. (والفضيلة<sup>(٣)</sup>)، وابعثه مقاماً محموداً<sup>(٤)</sup> الذي وعدته) وهو: الشفاعةُ العظمى في موقف القيامة؛ لأنه يحمده فيه الأولون والآخرون. والحكمة في سؤال ذلك مع كونه محقق الوقوع بوعد الله تعالى، إظهار كرامته، وعظيم منزلته. وقد وقع في الحديث منكراً تأدباً مع القرآن<sup>(٥)</sup>. فقوله: (الذي وعدته) نصب على البدلية، أو على إضمار فعل. أو رُفِعَ على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف. والأصل في ذلك حديث ابن عمرو مرفوعاً: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»<sup>(٦)</sup>، ثم صلُّوا عليّ، فإنه من صلّى عليّ صلاة<sup>(٧)</sup>، صلّى الله عليه بها عشرًا، ثم سلّوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا ينبغي<sup>(٨)</sup> أن تكون<sup>(٩)</sup> إلا لعبدٍ من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل الله لي الوسيلة، حلّت عليه الشفاعة. رواه مسلم<sup>(١٠)</sup>.  
ولحديث البخاري، وغيره، عن جابر، مرفوعاً: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفُضَيْلَةَ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلّت له شفاعتي يوم القيامة»<sup>(١١)</sup>.

(١) ليست في (م).

(٢) جاء في هامش (ع) ما نصّه: [وأما الدرجة العالية الرفيعة، المدرجة فيما يقال بعد الأذان، لم أره في شيء من الروايات. ذكره الفتوحى في «مختصر المقاصد» للسخاوي. «حاشية الإقناع»].

(٣) جاء في هامش (ع) ما نصّه: «قوله: وابعثه مقاماً محموداً. قال ابن القيم: الذي وقع في صحيح البخاري وأكثر الكتب بالتنكير، وهو الصحيح؛ لأمر، أحدها: اتفاق الرواة عليه. والثاني: موافقة القرآن. والثالث: أنّ لفظ التنكير قد يُقصد به التعظيم. يوسف».

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿هَسْبِيَ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

(٥) بعدها في الأصل و(س) و(م): «المؤذن»، والمثبت من (ع)، ومن مصادر التخريج.

(٦) بعدها في الأصل و(ع): «واحدة».

(٧-٧) ليست من رواية مسلم.

(٨) في صحيحه (٣٨٤).

(٩) أخرجه البخاري (٦١٤)، والنسائي ٢٧/٢.

ثم يدعو هنا، وعند إقامة.

ويحرمُ خروجه من مسجدٍ بعده بلا عذرٍ، أو نية رجوع.

(ثم يدعو هنا) أي: بعد الأذان؛ لحديث أنسٍ مرفوعاً: «الدعاء لأيردُ بين الأذان والإقامة». رواه أحمد، وغيره، وحسنه الترمذي<sup>(١)</sup>. (و) يدعو (عند إقامة) فعلة أحمد، ورفع يديه. ويقولُ عندَ أذانِ المغربِ: «اللهم هذا إقبالُ ليلى، وإدبارُ نهارِك، وأصواتُ دعائك<sup>(٢)</sup>، فاغفر لي». للخير<sup>(٣)</sup>.

شرح منصور

(ويحرمُ خروجه) أي: خروجٌ من وجبت عليه صلاةٌ أذن لها مع صحتها منه إذن، (من مسجدٍ بعده) أي: الأذان، قبلها (بلا عذرٍ، أو نية رجوع) إلى المسجد؛ للخير<sup>(٤)</sup>، فإن كان لفجرٍ قبل وقته، أو لعذرٍ، أو / بنية رجوعٍ قبلَ قوتِ الجماعة، لم يحرم. ولا بأسُ بأذانٍ على سطح بيتٍ قريبٍ من المسجد<sup>(٥)</sup>، فإن بُعد، كره؛ لأنه يُقصَدُ، فيغترُّ به من لا يعرفُ المسجدَ، فيضيع. ويستحبُّ أن لا يقومَ عند الأخذِ في الأذانِ، بل يصبرُ قليلاً؛ لئلا يتشبه<sup>(٦)</sup> بالشیطانِ.

١١٩/١

(١) أحمد (١٢٥٨٤)، والترمذي (٢١٢).

(٢) بعدها في الأصل (و)ع: «وحضور صلاتك».

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ١/١٩٩، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١/٤١٠، من حديث أم سلمة.

(٤) أخرج الطبراني في «الأوسط» (٣٨٥٤)، من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يسمع النداء في مسجدي هذا، ثم يخرج منه - إلا الحاجة - ثم لا يرجع إليه، إلا منافق».

(٥) ليست في (س) و(م).

(٦) في (ع): «يشبه».